



الاتحاد البرلماني العربي



تقرير

الاجتماع الافتراضي

الدورة السابعة والعشرون للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

25 شباط / فبراير 2021

تقرير

الاجتماع الافتراضي

للدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

25 شباط / فبراير 2021

في الخامس والعشرين من شباط / فبراير 2021، انعقدت عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، برئاسة معالي الأستاذ صقر عُباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، شارك في اجتماع الدورة ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي من البلدان الآتية:

1. دولة الإمارات العربية المتحدة.

2. مملكة البحرين.

3. الجمهورية التونسية.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5. المملكة العربية السعودية.

6. الجمهورية العربية السورية.

7. جمهورية الصومال الفيدرالية.

8. جمهورية العراق.

9. سلطنة عمان.

10. دولة فلسطين.

11. دولة قطر.

12. دولة الكويت.

13. الجمهورية اللبنانية.

14. دولة ليبيا.

15. جمهورية مصر العربية.

16. المملكة المغربية.

17. الجمهورية اليمنية.

أولاً - جلسة الافتتاح:

ترأس الاجتماع معالي الأستاذ صقر عُباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، مرحباً باسم المجلس الوطني الاتحادي، بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة التنفيذية، وقال معالي صقر عُباش:

أصحاب السعادة الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية الكرام، الأخوات والإخوة الحضور المحترمين، أود في البداية أن أتوجه إليكم بالتقدير والامتنان لحرصكم على المشاركة في افتتاح الدورة 27 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، كما أعبر عن شكري للأمانة العامة للاتحاد في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع.

ولعل اجتماعنا الافتراضي هذا فرضته اعتبارات انتشار وباء كوفيد-19، الذي سبب الكثير من المصاعب والتحديات لدولنا ومواطنينا في عالمنا العربي. حيث إن هذا الوباء لم يؤثر فقط على القطاع الصحي، وإنما أيضاً على الميزانيات المخصصة لجوانب التنمية المستدامة. ومن ثم تأثرت سلباً مخصصات التعليم، والصحة، والإسكان، ومشروعات التنمية، ويتزامن اجتماعنا هذا مع تصارع دول العالم للحصول على اللقاحات الكافية لمواطنيها من جراء هذا الوباء. وأرى أن مسألة التوزيع العادل للقاحات كورونا وضمان حصول المواطنين العرب عليها من الموضوعات ذات الأهمية لأنها تتعلق بأمن وسلامة المواطن العربي، وعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية لطبيعتها. ولذا يجب أن نولي ذلك أولوية في التنسيق البرلماني المشترك، في الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي.

كذلك فإن آمالنا متزايدة في تعزيز العمل العربي المشترك، ضد التدخلات الأجنبية لبعض دول الجوار في الشؤون الداخلية العربية، وما يترتب على ذلك من استمرار بؤر التوتر والصراع في بعض دول عالمنا العربي. بالإضافة إلى تقسيم القطر العربي الواحد، إلى كيانات متناحرة وما ينتج عنه من تهديد لأمن دول عربية مجاورة. وأرى أن هذه القضية تحديداً تعد الأكثر خطراً على الأمن العربي المشترك، لأن هذه التدخلات الأجنبية عملت على دعم الجماعات الإرهابية، ونشر أفكار التطرف والتعصب ضد الآخر، من أجل تفتيت عالمنا العربي إلى عوالم مذهبية، أو عنصرية، أو دينية، أو سياسية، ولذلك فإنه من المهم تكثيف جهودنا لمضاعفة العمل البرلماني المشترك، لتعزيز التنسيق بين البرلمانات العربية، لبناء تصور برلماني عربي مشترك لمواجهة الأطماع والتدخلات الخارجية في الشؤون العربية.

الإخوة والأخوات،

وعلى الرغم من تزايد التحديات الأمنية والسياسية والصحية، إلا أنّ هناك الكثير من بوادر التفاؤل والأمل والفرص، للحد من آثار تداعيات هذه التحديات، حيث نأمل نجاح الاجتماعات الفلسطينية التي تنعقد في القاهرة للتحضير، والإعداد للانتخابات الفلسطينية المقبلة، وبما ينهي حقبة الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية، كما نعبر عن تمنياتنا بنجاح جهود الإخوة الأشقاء في ليبيا في استكمال مسارهم السياسي، وبما يؤكد على عودة ليبيا الموحدة، والاستقرار الكامل للشعب الليبي. كما أن اتفاق الرياض، وتشكيل الحكومة الجديدة في اليمن، قد يمثل فرصة حقيقية لإنهاء الأزمة اليمنية وفق قرارات الأمم المتحدة، والمبادرة الخليجية، خاصة قرار مجلس الأمن 2219. كذلك فإن موافقة الأطراف السورية على استئناف المحادثات في جنيف، قد يمثل فرصة للحدّ من تفاقم الأزمة السورية، وندعو الله أن تتحول هذه الفرص إلى نتائج واقعية تسهم في حل الأزمات المستعرة في عالمنا العربي.

الإخوة والأخوات،

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة وشعباً، حريصون على تطوير آليات العمل العربي المشترك، وعلى الإسهام المؤثر في كل ما من شأنه تطوير جوانب التنمية والأمن لدولنا العربية. وأن دولة الإمارات تحت قيادة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان- رئيس الدولة، حفظه الله، تتبنى سياسات التعايش، والتسامح، والانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى، بمنظور يهيئ لمنطقتنا العربية أن تكون أكثر استقراراً، وسلاماً، وأمناً. كما نؤكد على أهمية تطوير آليات عمل الاتحاد البرلماني العربي، باعتبار أن هذه المؤسسة تعبر عن إرادة ممثلي الشعوب العربية في التعبير عن المصلحة العربية المشتركة.

وفي الختام، أود التأكيد على أن الشعبة البرلمانية الإماراتية ستعمل جاهدة خلال فترة رئاستها للاتحاد البرلماني العربي على تكثيف الجهود لتحقيق أهداف هذا الاتحاد، والارتقاء بأطر العمل البرلماني العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ثانياً - جلسات العمل والمناقشة والتوصيات:

استؤنفت جلسة العمل برئاسة معالي الأستاذ صقر عُباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة،

1 - إقرار جدول الأعمال - البند الأول -:

وافقت اللجنة على جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- تقرير الأمين العام للاتحاد حول:

- أ. تنفيذ قرارات المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد.
- ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد، منذ انعقاد الدورة 26 للجنة التنفيذية للاتحاد، وحتى تاريخ انعقاد الدورة 27 للجنة التنفيذية للاتحاد.

3- تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

- أ. تقرير اجتماع لجنة جائزة التميز البرلماني العربي، (المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2019).
- ب. تقرير الاجتماع الافتراضي للجنة جائزة التميز البرلماني العربي، (24 شباط/ فبراير 2021).

4- الحساب الختامي لعام 2019 والحساب الختامي لعام 2020.

5- مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام 2021.

6- مشروع جدول أعمال المؤتمر 31 للاتحاد البرلماني العربي.

7- ما يُستجد من أعمال.

2- تقرير الأمين العام للاتحاد - البند الثاني -:

بعد استعراض محتوى تقرير الأمين العام للاتحاد، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعته إلى المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

3- تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي - البند الثالث - أ :

بعد استعراض محتويات تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي، التي اجتمعت في عمان /المملكة الأردنية الهاشمية يوم -23 كانون الأول /ديسمبر 2019، وبعد مناقشات مستفيضة، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعته إلى المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه. وقد تضمنت التوصيات الآتية:

1- منح جوائز التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

مرشح الفئة الثانية - عضو البرلمان:

عضو مجلس النواب - الجمهورية اللبنانية	معالي الأستاذ أنور الخليل
عضو مجلس النواب السابق - دولة ليبيا	المرحوم نبيل سعد سعد عون
عضو مجلس الشورى - مملكة البحرين	سعادة المحامية دلال جاسم عبد الله الزايد
عضو المجلس الوطني الاتحادي - دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة السيدة عفرأ راشد عيد البسطي

2- وعلى سبيل التناوب ولدى استعراض الطلب المقدم لمنح جائزة التميز البرلماني العربي من

الفئة الثالثة (فئة أمين عام) المقدم من الشعبة البرلمانية العراقية:

فقد وجدت اللجنة أن الطلب المقدم من السيد أمجد عبد الحميد عبد المجيد بصفته الأمين

العام الأسبق لمجلس النواب العراقي، غير مطابق لشروط منح الجائزة، باعتباره عضواً في

لجنة الجائزة، وذلك خلافاً لأحكام المادة (12)، من اللائحة التنظيمية لجائزة التميز

البرلماني العربي، مما يتوجب استبعاد الطلب من عداد الطلبات المقبولة للبحث،

وإذ تقدر اللجنة السيرة الذاتية وحسن السمعة والأخلاق، ومقدار العطاء المقدم منه على

مدار سنوات خدمته، إلا أن اللجنة وتطبيق أحكام المادة (12) المشار إليها وتعزيزاً لمبدأ

الحيادية والشفافية والالتزام بأحكام اللائحة التنظيمية تجد أن الطلب غير مطابق للشروط،

ما يتوجب استبعاده وعدم النظر فيه، مع الإشارة إلى أن هذا القرار لا يحول دون إمكانية تقدمه، بطلب ثان خلال العام القادم أو الأعوام التي تليه بعد انتهاء عضويته في لجنة الجائزة.

3- وفيما يتعلق بالطلب المقدم من الشعبة البرلمانية العراقية، لمنح جائزة التميز البرلماني العربي من الفئة الرابعة (فئة باحث برلماني) والمتعلق بالدكتور فراس جاسم موسى: تجددت اللجنة وباستعراض حكم المادة (7)، من اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي، أن الطلب المقدم يخالف أحكامها، باعتبار أنه لا يجوز للشعبة البرلمانية الواحدة اقتراح أكثر من مرشح واحد لفئات الجائزة.

وحيث خلصت اللجنة إلى أن الشعبة البرلمانية العراقية قد تقدمت بطلبين لمنح الجائزة، لكل من السيد أجد عبد الحميد عبد المجيد، والدكتور فراس جاسم موسى، وفي كتابين منفصلين غير موقعين من رئيس الشعبة أو نائبه أو الأمين العام.

وحيث وجدت اللجنة أن الكتابين المؤرخين في 2019/10/30 و 2019/10/31، على التوالي، موقعين من مدير عام دائرة العلاقات العامة والتشريفات السيد سلام علي محمد، ولم يرفق طيهما ما يفيد بصلاحيه تفويضه خطياً بذلك من رئيس الشعبة البرلمانية العراقية،

فإنّ اللجنة تجد أن هذين الكتابين واللذين على أساسهما، قدم طلب الترشيحين مخالفين بذلك القواعد العامة في المخاطبات الرسمية، ولروح النصوص الناظمة لللائحة التنظيمية لمنح جائزة التميز البرلماني العربي، لما لأهميتها في مسيرة الاتحاد البرلماني العربي، مما يستوجب استبعاد هذا الطلب من عداد الطلبات المقبولة للترشيح.

مع الإشارة إلى أن هذا القرار، لا يحول دون إمكانية تقديمه مرة أخرى وفقاً للشروط المنصوص عليها، في اللائحة التنظيمية خلال العام القادم أو الأعوام التي تليها وفقاً لما ترتبه الشعبة البرلمانية العراقية الشقيقة.

3. طلب رئيس وأعضاء اللجنة من الشعب البرلمانية ومن باب التمني الترشيح لجميع فئات الجائزة وعلى وجه الخصوص السادة والسيدات رؤساء المجالس والبرلمانات السابقين، من الذين لازالوا على قيد الحياة أو ممن توفاهم الله.

4. شكر أعضاء اللجنة مجلس النواب الأردني، ممثلاً بمعالى المهندس عاطف الطراونة، رئيس المجلس، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على الحفاوة والتكريم اللذين قُوبلوا بهما.

5. شكر أعضاء اللجنة سعادة الدكتور مصطفى ياغي، عضو مجلس النواب الأردني، ممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على حسن إدارته لأعمال الجلسة.
6. شكر أعضاء اللجنة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود ساهمت في تحسين أداء عمل الاتحاد، وأبرزت أنشطته بشكل ملموس.

4- تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي - البند الثالث - ب :

بعد استعراض محتويات تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، يوم الأربعاء الواقع في 24 شباط/ فبراير 2021، وبعد مناقشات مستفيضة، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعته إلى المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه. وقد تضمنت التوصيات الآتية:

1- منح جوائز التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

مرشح الفئة الثانية - عضو البرلمان:

سعادة السيد حمد أحمد الرحومي	النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي - دولة الإمارات العربية المتحدة
سعادة السيد عيسى علي القاضي	عضو مجلس النواب - مملكة البحرين
سعادة السيد أحمد بن العربي المشرقي	عضو سابق في مجلس نواب الشعب - الجمهورية التونسية

مرشح الفئة الثالثة – أمين عام البرلمان:

معالي الأستاذ محمد بن داخل المطيري	أمين عام مجلس الشورى – المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتور سيروان عبد الله إسماعيل	أمين عام مجلس النواب – جمهورية العراق
معالي السيد عبد الله المصري الفضيل	رئيس ديوان مجلس النواب – دولة ليبيا

2. شكر أعضاء اللجنة المجلس الوطني الاتحادي، ممثلاً بمعالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على تنظيم الاجتماع الافتراضي.
3. شكر أعضاء اللجنة سعادة ناصر محمد اليماحي، الذي ترأس الاجتماع نيابة عن معالي الأستاذ صقر غباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي وحسن إدارته للاجتماع.
4. شكر أعضاء اللجنة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود ساهمت في تحسين أداء عمل الاتحاد، وأبرزت أنشطته بشكل ملموس.

وتحفظ الخبير البرلماني السيد أمجد الدوري، على منح الجائزة لفئة أمين عام البرلمان لعدم مرور فترات طويلة على خدماتهم كأمناء عامين لمجالسهم وبرلماناتهم، وكذلك عدم وجود سير ذاتية تحوى منجزاتهم.

5-الحساب الختامي وتقرير مفتش الحسابات لعام 2019 – البند الرابع:

بعد استعراض محتويات الحساب الختامي، وتقرير مفتش الحسابات لعام 2019، أوصت اللجنة بالموافقة

على محتوى التقرير ورفعته إلى المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، للمصادقة عليها والذي تضمن:

1. مذكرة الأمانة العامة للاتحاد، حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية 2019، وحسابات ميزانية بناء المقر الدائم للاتحاد.
2. تقرير المحاسب القانوني.

6- الحساب الختامي وتقرير مفتش الحسابات لعام 2020 - البند الرابع:

بعد استعراض محتويات الحساب الختامي، وتقرير مفتش الحسابات لعام 2020، أوصت اللجنة بالموافقة

على محتوى التقرير، ورفعته إلى المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليها. والذي تضمن:

1. مذكرة الأمانة العامة للاتحاد، حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية 2020، والايادات والنفقات خارج الميزانية، وحسابات ميزانية بناء المقرر الدائم للاتحاد.
2. تقرير المحاسب القانوني.

7- مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام 2021 - البند الخامس -:

قدّم الأمين العام للاتحاد، عرضاً لتقرير مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2021، وفي نهاية المداولات، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعته إلى المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه، وقد تضمنت التوصيات الآتية:

- 1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2021، مع التأكيد على الأمور التالية:
 - التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، ودعم القضية الفلسطينية بكل السبل والوسائل المتاحة، وفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، أمام الرأي العام العالمي في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، (الهدف الأول من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
 - تعزيز الحوار الدبلوماسي البرلماني العربي، (الهدف الثاني من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
 - إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة، (الهدف السادس من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
 - العمل على وضع نموذج استرشادي، لقانون الجرائم البيئية، ولقانون الملكية الفكرية وقانون الجرائم الإلكترونية (الهدف السابع من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).

- 2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2021، والبالغة (1,282,710)، فقط مليون ومئتان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.
- 3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود، على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفقاً للجدول المرفق مع التقرير (مرفق رقم 1)، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2021، حتى يتسنى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها. والبالغة ما مقداره (1,282,710)، فقط مليون ومئتان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.
- 4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2020، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز بالموافقة على تحويل مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد إلى حساب الاحتياطي لميزانية الاتحاد البرلماني العربي.
- 5- تكليف رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، والأمين العام للاتحاد بمتابعة الشعب البرلمانية التي عليها مستحقات مالية، من أجل إيجاد آلية لسداد ما عليها، ورفع تقرير بهذا الخصوص الى اللجنة التنفيذية في اجتماعها المقبل.
- 6- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.
- 7- تكليف المحاسب القانوني الياس غانم بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2021.
- 8- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمتها النافذة.

8- مشروع جدول أعمال المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي- البند السادس -:

- أ - أوصت اللجنة، بتكليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة، بالتشاور مع أصحاب الدولة والمعالي السيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، لاتخاذ القرار المناسب بشأن تاريخ عقد المؤتمر.
- ب - كما أوصت اللجنة بالموافقة، على مشروع جدول أعمال المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، والذي تضمن:

1. إقرار جدول الأعمال.

2. تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية، منذ المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد.

3. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد.

- أ. تنفيذ قرارات المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد.
- ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ المؤتمر التاسع والعشرين.

4. تقريرى الدورتين السادسة والعشرين، والسابعة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليهما.

5. كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.

6. اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:

- أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.
- ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
- ج. لجنة شؤون المرأة والطفولة.

7. تشكيل لجنة الصياغة.

8. الحساب الختامي لعام 2019.

9. مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2020.

10. الحساب الختامي لعام 2020.

11. مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2021.

12. تكريم الرئاسة السابقة للاتحاد.

13. منح الفائزين جائزة التميز البرلماني العربي.

14. ما يُستجد من أعمال.

1. إصدار تصريح صحفي حول القضية الفلسطينية:

تصريح صحفي حول القضية الفلسطينية

صادر عن

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

في ختام أعمال دورتها السابعة والعشرين

اجتماع افتراضي 25 شباط / فبراير 2021

أعدت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمم العربية، مجددة رفضها لأيّة مشاريع أو خطط تستهدف حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في الحرية والاستقلال. وشددت اللجنة على أنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها تقرير مصيره على أرضه وقيام دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها مدينة القدس، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وحل قضية اللاجئين وفق القرار الدولي رقم 194.

وحذرت اللجنة من استفحال الخطر المحدق بمدينة القدس - هوية وثقافة وتاريخاً- ومقدساتها المسيحية والإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وأدانت ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات متسارعة ومتلاحقة لإكمال تهويدها للقدس، ومحاولة إخراجها من أية معادلة مستقبلية قادمة.

ودعت اللجنة التنفيذية لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاتحاد البرلماني العربي، في الدفاع عن القضايا العربية وفي المقدمة منها، حق الشعب الفلسطيني المشروع في إنهاء الاحتلال لأرضه والعيش بدولته المستقلة حراً كريماً.

ورحبت اللجنة التنفيذية، بالخطوات العملية التي تم اتخاذها في فلسطين، لإنهاء الانقسام بين شطري الوطن الواحد، مؤكدة دعمها الكامل لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية، بما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية، ويمكن الشعب الفلسطيني، من حشد طاقاته للدفاع عن حقوقه المشروعة في مواجهة عدوان الاحتلال عليها.

ووجهت اللجنة التنفيذية، التحية للشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وعدوان مستوطنيه ومشاريع الضم والاستيطان في أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، والبطولة والشهداء.

2. أوصت اللجنة بتكليف لجنة جائزة التميز البرلماني العربي، بإعادة دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، خاصة فيما يتعلق بالمعايير.

3. أوصت اللجنة بتكليف الفريق القانوني، المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد بوضع نموذج استرشادي حول قانون الجرائم البيئية، ونموذج استرشادي حول قانون الملكية الفكرية وقانون الجرائم الإلكترونية.

4. شكر أعضاء اللجنة رئاسة الاتحاد البرلماني العربي السابقة ممثلة بمعالى المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب السابق في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، على ما قام به من جهود خلال فترة ترؤسه للاتحاد.

5. شكر أعضاء اللجنة الرئاسة الحالية للاتحاد البرلماني العربي، ممثلة بمعالى الأستاذ صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على كل ما تقوم به من جهد لتمكين الاتحاد من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وحسن إدارة وتنظيم الاجتماع الافتراضي للجنة التنفيذية.

6. شكر أعضاء اللجنة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود ساهمت في تحسين أداء عمل الاتحاد، وأبرزت أنشطته بشكل ملموس.

الاجتماع الافتراضي 25 شباط/ فبراير 2021

مرفق رقم (1)

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد
في موازنة عام 2021 بالدولار الأمريكي
أقرته اللجنة التنفيذية للاتحاد في الدورة (27)

الاجتماع الافتراضي

25 شباط / فبراير 2021

مساهمة عام 2021		البلد	الرقم
المبلغ	النسبة		
41,360	3.22	الأردن	.1
107,250	8.36	الإمارات	.2
41,360	3.22	البحرين	.3
51,700	4.02	تونس	.4
91,520	7.13	الجزائر	.5
-	0	جيبوتي	.6
107,250	8.36	السعودية	.7
26,730	2.08	السودان	.8
71,500	5.60	سوريا	.9
-	0	الصومال	.10
107,250	8.36	العراق	.11

مساهمة عام 2021		البلد	الرقم
المبلغ	النسبة		
52,800	4.11	عُمان	.12
5,610	0.45	فلسطين	.13
107,250	8.36	قطر	.14
-	0	جزر القمر	.15
107,250	8.36	الكويت	.16
41,360	3.22	لبنان	.17
107,250	8.36	ليبيا	.18
91,520	7.13	مصر	.19
91,520	7.13	المغرب	.20
5,500	0.45	موريتانيا	.21
26,730	2.08	اليمن	.22
1,282,710	100	الإجمالي	
